الملف

غاصب المختار
jornalist.70@gmail.com

الأزمة المعيشيّة تثقل كاهل اللبنانيين بحصلي: ارتفاع الأسعار مردّه مصاريفنا التشغيليّة

ارخت الازمة المعيشية بثقلها على اللبنانيين، فعانوا خلال الاشهر الماضية ارتفاعا كبيرا في اسعار المواد الغذائية، نتيجة الحروب التي سببت ارتفاع اسعار النفط وبالتالي كلفة النقل، عدا عن تحكم بعض التجار بالأسعار على الرغم من ملاحقة مصلحة حماية المستهلك في وزارة الاقتصاد للمخالفين في بعض المناطق

كشفت منظمة "اليونيسف" التابعة للامم المتحدة في تقرير أصدرته في نهاية شهر أيلول الماضي، "أن 4 أسر من كل 5 في لبنان، أي 80% من الشعب اللبناني، تواجه صعوبة في تحمل كلفة المواد الغذائية، وتدفع الاطفال إلى الجوع والتهرب من التعليم والانخراط في العمل". وافادت المنظمة أن اكثر من اسرة واحدة من كل 5 أسر شملها الاستطلاع، أي 22 في المئة، ذكرت بأن اطفالها ذهبوا إلى الفراش جائعين، فيما لا تتمكن سوى 10 في المئة من الاسر التي لديها أطفال دون سن الخامسة، من توفير نظام غذائي متنوع بما يكفي. كذلك، افادت 31 في المئة من الاسر بأن اطفالها لم يحصلوا على الرعاية الصحية التي كانوا يحتاجون إليها، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى عدم قدرة الاسر على تحمل كلفتها. كما أفادت 14 في المئة من الاسر بأن لديها طفلا واحدا على الاقل ينخرط في سوق العمل، وهي نسبة تشكل اكثر من ضعف تلك التي تم تسجيلها في كانون الثاني 2025".

لكن على الرغم من هذه الازمة، فإن المواد الغذائية متوافرة بكميات وافية في الاسواق ولا توجد مشكلة حقيقية في تأمينها. إلا أن المشكلة في ارتفاع كلفتها نتيجة ارتفاع اسعار الشحن والتأمين على السفن الناقلة للبضائع، بسبب الحرب الاميركية - الايرانية واقفال مضيق هرمز. لكن الأمن الغذائي لا يتعلق فقط بوجود السلع، بل بقدرة المواطن على شرائها وسط الضغوط الاقتصادية وارتفاع كلفة الطاقة والنقل والطبابة والاستشفاء والتعليم.

وبينما أكدت نقابة اصحاب السوبرماركت التزامها المنافسة واستقرار الأسعار، فقد دعت الدولة لخفض كلفة الضرائب والمحروقات كما فعل الصناعيون وتجار الجملة، ليخف العبء المعيشي عن المواطن الذي يتحمل وحده عبء أي زيادة أو ضريبة أو رسوم اضافية، حيث أن أي زيادة على الشركات الخاصة الشرعية من بدلات نقل أو رفع المساهمات أو ضرائب سيدفعها المواطن.

كما برزت مؤخرا مخاوف ومعلومات واحصاءات من أن يؤدي ارتفاع الاسعار وصعوبة وصول البضائع إلى التسبب بأزمة غذائية في لبنان، نتيجة تدني القدرة الشرائية للمواطن وتراجع قيمة مدخوله بسبب الغلاء وتعذر وصول المواد إلى لبنان.

"الأمن العام" ناقشت مع رئيس نقابة مستوردي المواد الغذائية في لبنان هاني بحصلي، كيفية معالجة الازمة المعيشية، وسبل ضبط الاسواق والاسعار لتخفيف الاعباء عن المواطنين، عدا عن الاعباء التي يتحملها التجار ايضا نتيجة ارتفاع الاسعار العالمية، وهو أمر مرتبط بالمصاريف التشغيلية للشركات والموردين.

إلا أن هذه الزيادات تبقى في نسب معتدلة، وتتراوح عادة بين 3 و5 في المئة، وقد تصل في بعض الاصناف إلى نحو 10 في المئة حدا اقصى. وسبق واعتبر بحصلي ان "الحديث عن تأثير التطورات المرتبطة بمضيقي هرمز وباب المندب وعدم وصول البضائع، يجب أن يفصل عن مسألة تأثيرها المباشر على اسعار الغذاء". وأوضح أن "تأثير مضيق هرمز يرتبط بصورة اساسية بالنفط، وبالتالي بأسعار الطاقة، التي تنعكس بدورها على اسعار السلع، وصولا الى قدرة المستهلك على الوصول الى الغذاء. في المقابل، فان ارتفاع اسعار المواد الغذائية يبقى اقل من الارتفاع المسجل في العديد من بنود الإنفاق الاخرى".

■ في ظل الازمة الاجتماعية المعيشية تصاعدت بشكل كبير اسعار المواد الغذائية اسوة بالمحروقات، كم بلغت نسبة ارتفاع الاسعار بالجملة وبالمفرق وهل تجاوزت الحد المعقول بالنسبة إلى المستهلك؟

□ صحيح أنه حصلت ارتفاعات في الاسعار ناتجة من اسعار النفط والطاقة عموما، لكن اسعار المواد الغذائية على الرغم من كل ما يقال لم ترتفع بالنسب التي يحكي عنها البعض، أن تأثير ارتفاع سعر النفط المباشر هو السبب في رفع مصاريفنا التشغيلية. فالفارق هو في ارتفاع مصاريفنا التشغيلية اكثر مما هو في الوقت الحاضر في ارتفاع اسعار المواد الغذائية من المصدر في الخارج. التأثير ليس كبيرا، فهو بين 3 و5 في المئة، وقد يصل الى ما بين 7 و10 في المئة لبعض الاصناف التي تحتاج إلى طاقة إضافية. أي أن الاصناف التي سترتفع اسعارها هي الاصناف التي تحتاج إلى طاقة كبيرة (كهرباء اضافية للتبريد)، فتلحقها ارتفاعات في الاسعار. لكن اسعار اصناف المواد الغذائية الأساسية، التي لا تحتاج الى تبريد، لا يوجد فارق كبير في اسعارها ناتج من المصاريف التشغيلية.

■ ما هي المصاريف التشغيلية؟

□ المصاريف التشغيلة تدخل فيها عناصر عدة. الانارة وسعر المحروقات للتوزيع وكلفة التخزين والتبريد. فالبضائع التي لا تحتاج إلى تبريد وتوضع في مستودعات عادية، يكون تأثير رفع الاسعار عليها اقل. نحن حاليا في ازمة طاقة، وارتفاع سعر الطاقة هو سبب الارتفاع. لكن كما ترتفع عندنا الأسعار، يحصل ايضا ارتفاع مماثل في دول المنشأ وقد تحصل زيادات اخرى في الوقت القريب.

نسبة الزيادة بين 3 و5 في المئة وقد ترتفع في بعض الاصناف الى 7 أو 10



رئيس نقابة مستوردي المواد الغذائية في لبنان هاني بحصلي.

■ كم بلغت نسبة الزيادة خلال الأشهر الثلاثة الماضية؟

□ بصراحة، لا احد يمكن أن يعطي رقما صحيحا ودقيقا، لكننا نعتمد دوما على موقع الاحصاء المركزي الالكتروني. ما قد يثير العجب، أن الاحصاء المركزي سجل انخفاضا في الاسعار وليس ارتفاعا. نحن الآن امام اسعار اشهر حزيران وتموز وآب، لان اسعار شهر ايلول وتشرين الاول لم تكن قد صدرت بعد. ففي شهري حزيران وتموز كان هناك انخفاض بسيط في الاسعار لا يتجاوز 0,6 و0,8 في المئة، لكن حصل ارتفاع طفيف في شهر آب الى اقل من 3 في المئة. هذه الارقام من مراجع رسمية موثقة على موقع الاحصاء المركزي الذي يعطي معلومات عن الارتفاعات في كل القطاعات: الاغذية والالبسة والتدفئة والنقل والطبابة والايجارات وهي بنسب مختلفة، لكن الارتفاعات كانت الاقل في المواد الغذائية.

■ نلاحظ فوارق في الاسعار بين محل وآخر، هل تنسقون مع اصحاب السوبرماركت وتجار المفرق لضبط الاسعار وعدم تجاوز الربح المعقول، وهل نسبة الربح محددة اصلا وكم تبلغ؟

□ صحيح، يمكن ان نلاحظ فوارق بين محل وآخر، لكن المراكز التجارية الكبرى (السوبرماركت) تنشر اسعارها علنا ولديها مواقع الكترونية يمكن لأي شخص الاطلاع عليها، فيما مؤسسات التوزيع بالتجزئة تتبارى في خفض الاسعار. هنا نتكلم عن الاصناف الاساسية، ويمكن أن نلاحظ فوارق أو تفاوت في بعض الاصناف الفاخرة أو تلك التي لا منافسة عليها، وهنا نعول على عنصر المنافسة في هذا الموضوع. لكن عندما نتكلم عن اسعار المواد الاساسية كالحبوب والارز والسكر والبن والشاي والمعلبات الاساسية (الطون والسردين) إضافة إلى الخضروات، لا تكون هناك فوارق كبيرة في اسعارها بين محل وآخر، وفي حال وجدت تكون بسيطة ولا تشكل تفاوتا كبيرا. بالنسبة إلى التنسيق بين شركات توزيع المواد الغذائية فهي متنافسة والسوبرماركات متنافسة ايضا، لكن يحصل التنسيق بينها في الامور العامة. علما أن التنسيق الوحيد القائم حيال الاسعار هو في المنافسة وفي كسر الأسعار، حيث نلاحظ في الكثير من السوبرماركت طفرة من العروضات من شركات عدة وفي اصناف متنوعة.

■ هل تراجعت نسبة ارباحكم وارباح تجار المفرق ام ارتفعت، وكم بلغت؟

□ يجب أن لا ننسى بأننا نتحدث عن ارتفاع اسعار ناتج من ارتفاع اسعار الطاقة، لكن لا ننسى ايضا انه منذ سنة أو سنة ونصف سنة حصلت زيادات وضرائب على البنزين وعلى الضريبة البيئية مؤخرا وغيرها. صحيح انها لا تؤثر مباشرة على اسعار المواد الغذائية، لكن لها تأثير غير مباشر. مثلا، تطال هذه الضريبة سعر العلف، وارتفاع سعر ◄



◄ العلف يؤدي الى ارتفاع اسعار لحوم المواشي والابقار والدواجن والحليب ومنتجاته. لذلك، لا يمكن أن نقول انه إذا وضعنا زيادة 2 أو 3 في المئة على بعض الاصناف التي لا تعتبر من المواد الغذائية الاساسية، سيحصل التأثير على كل الاصناف. كذلك، هناك بحث في امكانية الغاء أو تعديل الضريبة البيئية لمنع تأثيرها الاضافي على المواد الغذائية وبالتالي على المواطن. اضافة الى ذلك، فان ارتفاع الاسعار مع عدم امكانية رفع اسعار المواد الغذائية الاساسية بالقدر الذي يفترض ان ترتفع به، أدى الى حصول ضغط على نسَبْ ارباح الشركات. الكلام عن أن الشركَات تحصل على ارباح طائلة غير صحيح، فهناك الكثير من المصاريف والضغوط وكلفة التوزيع، خاصة التوزيع المتجدد للسوبر ماركت الكبرى، لذلك لم يعد في الامكان الحديث عن ان الوضع لا يزال كما كان من 40 سنة عبر الشراء من الدكان. حاليا، هناك مصاريف تسويق وعروضات ونقليات وهي مكلفة، وضغط الكلفة اكبر بكثير مما يتصوره البعض. لذلك مع ارتفاع الكلفة اصبح هناك تأثير سلبي على نسب الارباح، لكن لا توجد نسبة معينة للارباح فكل شركة لها نسب معينة ولا تعلن للشركات الاخرى عن ارباحها.

■ ما هي الاجراءات التي تتخذونها بالتعاون مع وزارة الاقتصاد ونقابة اصحاب السوبرماركت لضبط تفلت الأسعار، وهل وضعتم ضوابط لذلك؟

□ هناك تنسيق دائم مع وزارة الاقتصاد والتجارة، والاجتماعات متواصلة مع المدير العام للوزارة لوضعه في اجواء الضغوط علينا، وهو يضعنا في اجواء ما تقوم به الوزارة. كما أن مراقبي وزارة الاقتصاد يقومون بجولات دورية على كل الشركات ويراقبون الاسعار، واذا حصلت تجاوزات يتم تحرير محاضر بحقها، وهو امر لا ينشر في بالاعلام لكنه يحصل بشكل دائم. كما أن وزارة الاقتصاد تعلن دوريا عن عدد الجولات التي تقوم بها والمحاضر التي تنظمها في حق المخالفين.

ارتفاع اسعار المواد الغذائية كان الاقل بين القطاعات الأخرى



■ ما مدى الالتزام بهذه الضوابط، وكيف يمكن مراقبة السوق بدقة؟

□ وزارة الاقتصاد تقوم بالجهد المطلوب، وفي المقابل هناك عامل المنافسة بين الشركات الشرعية - طبعا التي تدفع ضرائبها وعليها مصاريف تشغيل - لكننا لا نستطيع انتظار جولة مراقب وزارة الاقتصاد لضبط الاسعار، فالسوق هو من يفرض الاسعار حسب العرض والطلب وهو من يضبطها، والتاجر أو السوبرماركت لا يستطيع رفع الاسعار "على ذوقه"، هذا الكلام غير صحيح. هناك ديناميكية سوق هي التي تحكم الاسعار لانه إذا لاحظ المواطن سعرا أعلى من غيره بين محل وآخر لا يشتري بالسعر الاعلى، خصوصا وان الاسعار اصبحت حاليا مكشوفة ومعلنة ويستطيع المواطن مراقبتها من خلال مواقع الشركات ويقارن بينها. انا اعتقد ان أي فوارق كبيرة في الاسعار هي امور فردية تجري متابعتها وملاحقتها.

■ هل من مخاطر على تراجع استيراد المواد الغذائية ومكونات السلة الغذائية، وهل ثمة مخزون اضافي؟

□ انا لا أرى في الوقت الحاضر أي مشكلة، لكن لا شك اننا في وضع متأزم عالميا في الخليج وبسبب ازمة مضيق هرمز وباب المندب لاحقا. لذلك، هناك مخاطر كبيرة جدا في ظل الحديث عن حشود عسكرية وجولة كبيرة من العمليات العسكرية في الشرق الاوسط. حتى الآن لم يحصل شيء، لكن في اصعب ايام الحرب منذ العام 2024 وحتى هذه السنة لم تنقطع المواد الغذائية، لا سيما مع عدم انقطاع مرفأ بيروت عن العمل. لذا لا أرى أي ازمة لا حاليا ولا في المستقبل القريب، فلا نشغل بالنا على هذا الموضوع. اما اذا تطورت الامور بشكل سلبي لا سمح الله، فعندها لكل حادث حديث؟